نظرية المركب الأمن الإقليمي في بناء الامن

* مفهوم مركب الأمن الإقليمى.
* ظهور مفهوم مركب الأمن.
* متغيرات النظرية.
* مستويات التحليل.
* الشكل المتلاحم لمستويات التحليل المتعددة.
* نماذج مركب الأمن الإقليمى.
* مميزات نظرية مركب الأمن الإقليمى.

تاسعا: نظرية مركب الأمن الإقليمى فى بناء الأمن

* مفهوم مركب الأمن الإقليمى.
* ظهور مفهوم مركب الأمن.
* متغيرات النظرية.
* مستويات التحليل.
* الشكل المتلاحم لمستويات التحليل المتعددة.
* نماذج مركب الأمن الإقليمى.
* مميزات نظرية مركب الأمن الإقليمى.

Scanned by CamScanner

مفهوم مركب الأمن الإقليمى

لقد قدم بارى بوزان وزميله[1] عددا من التعاريف لمفهوم مركب الأمن الإقليمى Regional Security Complexe، والتى منها أنه: "مجموعة الدول التى اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث إن الأمن القومى للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى". وهذا أول تعريف صاغه فى تحديد المضمون الإستراتيجى للمفهوم.

وفى مناسبة أخرى - وهو التعريف الأكثر حداثة -، عرّفه بأنه: "مجموعة الوحدات التى تكون بينها العمليات الكبرى للأمنةSecuritisation أو اللاأمنة Desecuritisation، أو كلاهما هى جد مترابطة بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محلّلة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى".

ظهور مفهوم مركب الأمن

المنظر الأول الذى طرح هذا المصطلح هو بارى بوزان فى كتابه "الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومى فى العلاقات الدولية Peo-ple, States, and Fear : The National Security Problem in International Re-lations"[2]، وكان إشارة منه إلى بداية التحول فى مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن فى تحليل العلاقات الدولية؛ لتنتقل من المستوى الوطنى إلى

---

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 21 - 22.

(2) Barry Buzan, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1982), pp. 73-75.

Scanned by CamScanner

المستوى الإقليمى. لا شك أن هذا المفهوم لم يتنصل تماما من الاسماء الواقعى فى اعتبار الدول أطرافا أساسية أو أحادية فى العلاقات الدولية؛ لكن يركز فى المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التى تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمنى المحلى محددا بما يحدث فى المنطقة الإقليمية التى تحيط بالدولة.

فى مقابل ذلك، يرى بوزان وويفر أن الكثير من الخاصيات الجوهرية للدول التى اعتمد عليها الواقعيون فى تحليل العلاقات الدولية وفهم السياسة الدولية لم تعد لها نفس الأهمية فى إنتاج الديناميكيات الأمنية. فالتباين فى القوة والموقع الجغرافى والقدرات الطبيعية والبشرية لا تتدخل كثيرا فى تحديد ثقل الدولة وتأثيرها فى العلاقات الأمنية الإقليمية، فباكستان لا تقارن مع الهند من حيث القوة العسكرية والثقل الديمغرافى والعمق الجغرافى؛ إلا أنها طرف أساسى أو أحد القطبين فى إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية بحيث إن الاستقرار أو عدم الاستقرار فى جنوب آسيا متوقف على العلاقات الأمنية الهندية الباكستانية.

كما أن مفهوم القوة فى مركبات الأمن الإقليمية هو غير ثابت أو محدد فى مضمون معين بشكل صارم بالنسبة لكل الأطراف، فالدول التى تتمتع بتماسك وتلاحم قومى بين معظم المكونات الاجتماعية عادة ما تحدد التهديدات فى البيئة الخارجية، وتكون أكثر حساسية لمسائل السيادة الوطنية، فى حين أن الدول الضعيفة أو التى تعانى من انقسامات قومية حادة أو صراعات داخلية تكون فضاء لتنافس القوى الخارجية المختلفة والمجاورة لها على وجه الخصوص؛ وتكون أقل تشبثا بالسيادة وأكثر عرضة للعطب بواسطة التهديدات الخارجية. وبشكل عام، تكون بيئتها الأمنية أكثر هشاشة وأقل استقرارا. ومن ثم، سوف تتباين الديناميكيات الأمنية من منطقة لأخرى بناء على طبيعة وخاصيات البيئة القائمة، والأعمق من ذلك طبيعة المجتمع من حيث التحديث وعدمه، ومن حيث تماسكه السوسيولوجى من عدمه.

Scanned by CamScanner

لذلك، حاول بوزان وويفر أن يضعا تصنيفا آخر للدول - المناقض للمنظور الشائع فى تراث الواقعية/ الواقعية الجديدة -، والذى يتضمن الدول ما بعد الحداثة، ودول الحداثة، والدول ما قبل الحداثة. الحقيقة أن هذا التصنيف لا يختلف من حيث المضمون عن التصنيف الذى ورد فى نظرية التبعية[1] ونظرية النظام العالمى للعلاقات الدولية[2]، اللتان تقسمان وحدات النظام الدولى إلى دول القلب ودول المحيط ودول شبه المحيط، لكن يختلفان من حيث التسمية والشكل. فالدول ما بعد الحداثة عادة هى دول القلب الرأسمالى التى عرفت مجتمعاتها طفرة نوعية فى التطور التكنولوجى وأدوات الاتصال والاندماج والتكامل. أما دول الحداثة فهى تلك الدول التى اقتربت كثيرا من دول القلب من حيث التصنيع والتحديث الاجتماعى والنظمى وتميل إلى تحقيق الأمن فى الداخل وفى الخارج. أما دول ما قبل الحداثة، فهى تلك الدول التى تعانى من حالة التخلف فى جميع القطاعات وتقع على هامش التطور الاقتصادى العالمى. لكن الخاصية المشتركة التى تجمع بين الفئات الثلاثة هى أنها كلها دول قومية وفواعل مركزية فى العلاقات الدولية، مما يعنى أن بوزان وزميله لم يتحررا عن الواقعية الجديدة وإنما يمكن اعتبار أفكارهما إحدى الصيغ المتطورة عنها.

لكن مع وجود هذه الخاصية المشتركة، إلا أن هناك بعض التباينات بينها مثل المرونة حول الخاصيات الجوهرية كالسيادة والهوية الوطنية والحدود

---

(1) Chris Brown, "Development and Dependecy," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 64 - 65.

(2) Immanuel Wallerstein, "Patterns and Perspectives of the Capitalist World -Economy," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed.

Scanned by CamScanner

القومية. فدول ما بعد الحداثة هى أكثر انفتاحا وتسامحا حول حرية التفاعلات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعددية وتقلص أهمية الحدود القومية أمام هذه القضايا. وبذلك، لم تعد تعانى من التهديدات التقليدية للأمن، لكن فى نفس الوقت ظهرت لها تهديدات من نوع جديد مثل تصاعد حساسية مجتمعاتها نحو المهاجرين والهوية ومشاكل البيئة ونظافة المحيط واستقرار النظام الاقتصادى العالمى وأسواق المال والوظائف. وتعتبر أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان أكثر تمثيلا لمركبات الأمن التى تضم دول ما بعد الحداثة؛ وهى فى نفس الوقت قلب النظام الدولى. فى مناطق أخرى من العالم فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، يوجد عدد من الدول التى يمكن أن يطلق عليها اسم دول الحداثة تسيطر عليها أجندة أمنية لا تتشابه تماما مع تلك الشائعة فى دول القلب. أما دول ما قبل الحداثة فهى عادة موجودة فى صحراء إفريقيا وباقى أطرافها والتى تعانى من صعوبات أمنية قاسية.

الفكرة الأساسية هنا هى أن كل نموذج من النماذج السابقة للدول يواجه تحديات أمنية من نوع خاص. فعلى سبيل المثال بالنسبة لدول الحداثة، تشكل العولمة لها تهديدا فى اتجاهين: الإقصاء والخوف من الاحتواء. وغالبا الدول التى تعانى من الخوف من الإقصاء هى تلك الدول المتاخمة لدول القلب وتخشى أن تُبتلع أسواقها مثل المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة وتركيا بالنسبة لأوروبا. ففى حالة تركيا، المعاناة من الإقصاء بارزة من خلال حرمانها من منافع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى؛ وكذلك المكسيك التى بالرغم من عضويتها فى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، إلا أنها لازالت تعانى من وجودها فى الصف الثانى بعد الولايات المتحدة وكندا وتعانى من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة.

فى نفس الوقت، نجد أن مطالب دول ما بعد الحداثة نحو دول الحداثة مقابل الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية، تكون لها تأثيرات مأساوية على

Scanned by CamScanner

مجتمعاتها وترافقها كلفة اقتصادية عالية، والتى فى بعض الأحيان تتحول إلى اضطرابات اجتماعيـة وأمنية. فمثلا مطالب الانفتاح الاقتـصادى وتبنى معايير مجتـمعات دول القلب فى السيـاسة والثقافة، ينظر لهـا فى دول الحداثة على أنها تهـديد حضارى وثقـافى خاصة فـى الدول الإسلاميـة أو الدول التى لها أغلبيـة مـسلمة، مثل هذه الإدراكـات يمكن أن تتحول إلى تهـديدات أمنية أو على الأقل مخاوف أمنية. وفى أحيان أخرى، تكون القيود على بعض المعايير الاقتصادية فى دول الحداثة ضمانات أمنية للاستقرار الاجتماعى فى مجتمعاتها وهى فى نفس الوقت شـروط ضرورية لـدول ما بعـد الحداثة، وهكذا تظهـر الديناميـكيات الأمنيـة الإقليـميـة أو ما يسـميه بوزان وزميله بمركب الأمن الإقليمى.

بالنسبة لبـوزان وزميله، مثل هذه التباينات فى الأولويات والتـفضيلات هى المسؤولة بشكل كـبير عن إنتـاج الديناميكيات الأمنيـة الإقليميـة، وتحدد السمات الرئيـسية للبيئة الأمنيـة الدولية المعاصرة وتساعد على عـقد المقارنات والتناظرات بين مركبات الأمن الإقليمية[1].

متغيرات النظرية

1 - العداوة/الصداقة:

عادة تكون العوامل المتحكمة فى ديناميكيات التفاعل فى مركبات الأمن الإقليمية محددة فـى علاقات "العداوة/ الصداقة Enemity/Amity" التاريخية والتلاحم الجـغرافى الذى يخلّف حالة الاعتـماد المتبادل الأمنى، سـواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار. فالعلاقات الأمنية الإقليمية غالبا ما تكون متأثرة

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sào Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 22 - 25.

Scanned by CamScanner

بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية وكذا المنافسة الأمنية أو التعاون بين الأطراف الإقليمية؛ مثل العلاقة الهندية - الباكستانية فى جنوب آسيا والعلاقة التركية - اليونانية فى جنوب أوروبا والعلاقة الجزائرية - المغربية فى شمال إفريقيا والعلاقة العربية - الإيرانية فى الخليج العربى. كما لا تهمل نظرية مركب الأمن الإقليمى أيضا نمط العلاقات الثقافية بين الحضارات الكبرى كعلاقة الحضارة الغربية - الإسلامية، وأمريكا الشمالية - أمريكا الجنوبية. يشكل مجموع أنماط التفاعلات الأمنية الإقليمية مضمون مركب الأمن الإقليمى كإطار نظرى لتحليل العلاقات الأمنية الدولية المعاصرة. تتضمن هذه التفاعلات خليطا من تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولى وميزان القوى وتأثير التقارب الجغرافى للأطراف الدولية، الذى يساعد على إنعاش وتغذية التأثير المتبادل للمظاهر الأمنية المختلفة من بيئة لأخرى، سواء كانت فى شكلها المستقر أو المضطرب.

فالتحليل الأمنى لنمط علاقات العداوة/ الصداقة يبدأ من المستوى الإقليمى ثم يتم تقفى أثره وامتداده عالميا ومحليا. على افتراض أن المستوى الإقليمى لنمط علاقة العداوة/ الصداقة يفرز الخيارات الإستراتيجية ويحدد مضمون الأهداف الأمنية لكل طرف، ثم يفرغها فى المستوى المحلى والدولى.

الأكثر من ذلك، أن هذا المستوى من التفاعل الأمنى ليس مهما فقط للقوى الإقليمية المعنية بمركب الأمن، وإنما أيضا بالنسبة للقوى العظمى الخارجية، لكن لا يتوقف استمراره على هذه الأخيرة. على اعتبار أن جدوى متغير "العداوة/ الصداقة" فى التحليل الإقليمى لقضايا الأمن، يكمن فى أنه مستمر فى تحديد المخرجات الأمنية الإقليمية حتى ولو اختفت بعض القوى العظمى من النظام الدولى التى كانت فواعل مساعدة على تحريك الديناميكيات الأمنية الإقليمية. فالعداوة العربية - الإسرائيلية استمرت فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعد اختفاء الاتحاد السوفياتى من النظام الدولى،

Scanned by CamScanner

وكذلك الأمر بالنسبة للعداوة الهندية - الباكستانية والعداوة بين كوريا الشمالية وغريمتها الجنوبية. ومازالت العلاقات التاريخية بين الصين وتايوان (العداوة) هى التى تتحكم فى الديناميكيات الأمنية الإقليمية فى البحر الأصفر فى شرق آسيا بالإضافة إلى أنماط أمنية أخرى.

2 - التخومية.

المتغير المستقل الآخر الذى يؤثر فى الديناميكيات الأمنية الإقليمية هو مبدأ "التخومية Adjacency"، الذى يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، على افتراض أن التقارب الجغرافى يعنى فى جوهره الإستراتيجى التقارب فى التأثير المتادل لمفهوم الأمنة التى تتضمن المكونات العسكرية والسياسية والسوسيولجية والبيئية؛ فهى أجندة موسعة أو تعكس مفهوم الأمن فى صيغته الجديدة المفهومة. فالأمن أو عدم الأمن مرتبط بالتقارب الجغرافى من جهة أن هذا الأخير ينتج الأنماط الأمنية المختلفة (التوازن، المنافسة الأمنية، المساعدة الذاتية، سباق التسلح)، وبالتالى وجود مجموعة من الأطراف متقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة التى بدورها تكوّن مركب الأمن الإقليمى، الذى يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك العلاقات بين الدول المتباعدة جغرافيا. وبسبب التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية، تتعدد المناطق ومن ثم يكون لدينا مركبات أمن إقليمية وليس مركب أمن واحد فى النظام الدولى.

من الشواهد التى يستدل بها بوزان وزميله فى هذا الصدد، جنوب آسيا الذى يشكل مركب أمن إقليمى متميز بكثافة العلاقات الأمنية التى لا تتأثر فى الغالب بالأحداث الأمنية التى تجرى فى منطقة الخليج العربى أو جنوب شرق آسيا. النتيجة النظرية هى أن الجغرافيا والتمايزات القومية والسياسية ضمن حدود جغرافية معينة، قد أدت إلى إنتاج التجمعات الأمنية الإقليمية المتمايزة عبر العالم، أطلق عليها اسم مركب الأمن الإقليمى.

Scanned by CamScanner

3 - الاعتماد المتبادل الأمنى:

المتغير المستقل الآخر فى تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمى للعلاقات الأمنية الدولية هو الاعتماد المتبادل الأمنى، الذى هو الآخر متأثر بمبدأ التخومية أو التقارب الجغرافى من جهة، وبوجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب مركب الأمن الإقليمى من جهة ثانية. على افتراض أن هذه الوحدات تملك قدرات كبيرة يمكن أن توجهها نحو تحريك وتفعيل التفاعلات الأمنية الإقليمية. ولو أن فى كثير من الأحيان تعمل القوى العظمى على تخطى الحدود الإقليمية (الصين مثلا) من أجل زيادة نفوذها العالمى أو بسبب الحاجات المتزايدة التى لا تستوعبها المنطقة الإقليمية، لكن معظم أطراف المركب الإقليمى تبقى مقيدة بالحدود الإقليمية وتربط أمنها بالجيران القريبين منها وتجد نفسها مغلقة بإلزامات وديناميكيات الأمن الإقليمية؛ بسبب محدودية قدراتها العسكرية والسياسية، وبالتالى سوف تعزز النظام الأمنى الإقليمى بدل أن تتخطاه. فالقوى العظمى (التى ركز الواقعيون الجدد[1] تحليلهم عليها) تميل إلى التخلى عن القيود الإقليمية فى حين أن القوى الصغرى تميل إلى تعزيزها، لكن ما هو مهم من الناحية المنهجية بالنسبة لنظرية مركب الأمن الإقليمى هو أن عدد القوى العظمى قليل فى العالم فى حين أن القوى الصغرى تشكل الغالبية العظمى فى النظام الدولى، ومادام الأمر كذلك، فإن التحليل الإقليمى للعلاقات الأمنية هو الأكثر أهمية فى تفسير وفهم نمط السياسة الدولية المعاصرة.

فالاعتماد المتبادل الأمنى كمتغير مستقل، يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية سواء فى الاتجاه السلبى أو الاتجاه الإيجابى، على افتراض أنه

---

(1) John Mearcheimer, "Strategies for survival," in Perspectives on World politics, 3rd ed. Ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 69 -78.

Scanned by CamScanner

لا يمكن إطلاق مركب الأمن الإقليمى على أى تجمع من الدول ما لم تكن بينها علاقات أمنية مكثفة، تستجيب بشكل متكرر للمنبهات الأمنية المرسلة من بعضها البعض نحو بعضها البعض. الاعتماد المتبادل عند أنصار النظرية الوظيفية الجديدة[1] هو وجود علاقات وظيفية بين مجموعة من الأطراف بحيث إن كل طرف ينتج وظيفة ويتلقى حاجة، ومؤشره أن حدوث أى خلل فى بيئة طرف معين المحلية يؤثر مباشرة فى بيئات الأطراف الأخرى. الاعتماد المتبادل الأمنى لدى نظرية مركب الأمن الإقليمى هو موسع المجال، بحيث تكون علاقات تأثير أمنى متبادل سواء كانت الأفعال إيجابية (تنسيق أمنى، استقرار) أو سلبية (الإعداد للحرب، توسيع النفقات العسكرية، زيادة النفوذ على حساب الآخرين).

السمة المميزة لمركبات الأمن الإقليمية التى تعتمد كخلفية نظرية للتحليل هى عمومية الاعتماد المتبادل الأمنى بين الأطراف المشكّلة للمنطقة. فالفكرة الجوهرية لهذا المتغير المستقل فى التحليل الإقليمى لقضايا الأمن هى الترابط الأمنى الشديد والتأثير المتبادل بشكل صارم بين الأطراف الإقليمية، بحيث إن حالة التفكك أو الانسجام داخل بيئة أحد الأطراف تصدّر مخرجاتها إلى بيئات الأطراف الأخرى، مثل الحرب الطائفية فى العراق فى 2006 وتأثيرها على صحوة الانقسامات المذهبية فى دول الخليج واليمن وحتى باكستان فى جنوب آسيا. هذا المتغير هو الآخر ليس مفصولا عن النظام الدولى، إذ يعتقد أنصار هذه النظرية أن حالة الاعتماد المتبادل لمركبات الأمن الإقليمية هى التى تؤهلها لأن تكون نظاما فرعيا من النظام الدولى.

---

(1) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, "Power, interdependence and the information age," in Perspectives on World Politics, 3rd ed. Ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 217 - 27.

Scanned by CamScanner

4 - الاختراق:

من المتغيرات المستقلة الأخرى فى تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمى للعلاقات الأمنية الدولية هو مفهوم "الاختراق Penetration". يحتوى هذا المفهوم مضامين نظرية فى اتجاهات مختلفة، إذ يتضمن معنى اختراق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحها؛ عبر وضع الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية داخل مركب الأمن الإقليمى. لكن عملية الاختراق لا تحدث إلا بدوافع نابعة من داخل المنطقة لا من خارجها، عن طريق قيام طرف إقليمى أو أكثر بخلق فرص أو مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية، المتمثلة فى تهديد ميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة أو زيادة النفوذ على حساب الآخرين أو تنامى دافع الهيمنة لدى طرف معين للسيطرة على المنطقة ككل أو محاولة السيطرة على المواقع الحيوية للنظام الاقتصادى العالمى. كل هذه التفاعلات هى بمثابة محفزات حيوية لسلوك القوى العظمى الخارجية للتدخل فى مركبات الأمن الإقليمية، كما هو الحال مع الولايات المتحدة فى شبه الجزيرة الكورية وأوروبا ومناطق أخرى من العالم.

من ناحية أخرى، يعتبر توازن القوى ومنطق المنافسة الأمنية الإقليمية مصدرين محفزين للأطراف المحلية لطلب المساعدة من الأطراف الخارجية، وبذلك ترتبط الديناميكيات الأمنية الإقليمية بنظيرتها العالمية. فخلال الفترة الممتدة ما بين عامى 1952 و1971 ارتبطت مصر بالاتحاد السوفياتى، وارتبطت إسرائيل بالولايات المتحدة؛ وأصبحت مخرجات العلاقات الأمنية الإقليمية مرتبطة بسلوك وسياسات هاتين القوتين العظميين. يعتقد بوزان وزميله أن هذا الارتباط الأمنى بين البيئتين (الإقليمية والدولية) هو خاصية طبيعة للبنية الفوضوية للنظام الدولى؛ وفى نفس الوقت هو مظهر أساسى لمتغير الاختراق فى نظرية مركب الأمن الإقليمى حول تحليل العلاقات الأمنية الدولية.

Scanned by CamScanner

كما يمكن للقوى الإقليمية اختراق مركبات الامن الإقليمية فى المناطق المجاورة، مثل حالة الصين الموجودة فى شمال شرق آسيا وفى جنوب شرق آسيا وفى جنوب آسيا. فى نفس الوقت يمكن أن ينعكس الاختراق فى معنى اختراق الديناميكيات الامنية للحدود الجغرافية للدول نحو بعضها البعض بسبب وجود الإثنيات الموزعة على عدد من دول المنطقة كما هى حالة الاكراد فى الشرق الأوسط والطوارق فى دول ساحل الصحراء بإفريقيا. أو بسبب اختراق المذاهب الدينية لعدد من الدول كالسنة والشيعة فى الشرق الأوسط. نشوب النزاعات بين هذه الفئات سوف تخترق بسهولة الحدود القومية نحو المناطق الأخرى.

التأكيد على مبدأ "الاختراق" هو فى نفس الوقت وبطريقة أخرى تحدى لنظرية مركب الأمن الإقليمى، من حيث مبالغة الواقعية الجديدة[1] فى تعظيم دور القوى العظمى فى السيطرة على العلاقات الدولية. لا تنفى نظرية مركب الأمن الإقليمى تماما دور القوى العظمى فى اختراق مركبات الأمن الإقليمى عبر العالم، ولكن المستوى الإقليمى فى التحليل هو الأهم فى فهم العلاقات الأمنية الدولية. تشتق هذه الأهمية من أنماط التفاعل الأمنى مثل المنافسة الأمنية الإقليمية وتوازن القوى والتحالفات بين القوى الإقليمية. كل هذه الديناميكيات تحدث فى المنطقة وليس فى النظام الدولى. وحتى الأسباب العميقة للنزاعات والحروب الدولية هى فى الأساس إقليمية وليست كونية، كما هى حالة البيئة الأمنية فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا. فهنا وظف بوزان وويفر وحدات التحليل للواقعية الجديدة، لكن فى اتجاه التحليل الإقليمى وليس الكونى على عكس ما فعل جون ميرشيمر.

---

(1) Jack Donnelly, Realism and International Relations (U K: The Edinburgh Building, Cambridge CB2 2RU, 2004), pp. 81- 107.

Scanned by CamScanner

5 - مبدأ القوة.

المتغير الآخر فى تحليل نظرية مـركب الأمن الإقليمى للقضايا الأمنية هو "القوة"، كعامل أساسى منتج للتفـاعلات الأمنية بشكل مكرر وكثيف، وربما هو أكثر المـتغيرات تأثيـراً فى الديناميكيات الأمنية الإقليـمية. عندما يتـفاعل مفـهوم القوة عبـر المستوى الإقليمى، سـوف ينتج خاصيـة توازن القوى التى تشكل النظام الأمنى الإقليمى وتتفاعل الأطراف بناء على إلزامات هذا النظام. تظهر الأنماط الأمنية للقـوة فى شكل مخاوف تحرك سلوك الفواعل الإقليـمية باتجاهات مختلفة، سوف تتصاعـد مثل هذه المخاوف بشكل صارم كلما احتد الصراع من أجل التفوق فى حيازة القوة؛ جراء التوقعات المأساوية حول نتائج اكتسـاب طرف معين لعناصـر القوة على حساب الآخـرين. يمكن أن تترافق مثل هذه المخاوف بتهديدات للاستقـرار الإقليمى تتحكم فى المخرجات الأمنية لمركب الأمن، كما هو الوضع اليوم قـائما فى الخليج العربى (2012)، بحيث أن تنامى القوة الهجوميـة الإيرانية يبث الخوف فى دول الخليج العربية، وهذه المخـاوف مـترافقـة بتـهـديدات إيرانية بـأنها سـوف تهـاجم هذه الدول إذا استخـدمت أراضيها لتـهديد أمنها القومى من قـبل القوى العظمى. كل هذه الديناميكيات الأمنية المنتجة بواسطة متـغير القوة، تشكل مفهوم مركب الأمن الإقليمى[1].

مستويات التحليل

ميّز بوزان وزميله[2] بين مستويين رئيسيـين من التحليل للقضايا الأمنية وهما المستوى الإقليمى والمستوى العـالمى، مع الإقرار بغموض هذا التمييز أو صعوبة وضع حد فـاصل بين ما هو إقليمى وما هو عالمى؛ لكن التـمييز بين

---

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 45 - 50.

(2) Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 25 - 26.

Scanned by CamScanner

المستويين يعطى نظرية مركب الأمن الإقليمى قوتها التحليلية. إذ يستهدف التمييز فى المقام الأول إبراز الأهمية المنهجية والنظرية للتحليل الإقليمى للقضايا الأمنية، وكيف أنه أكثر قدرة على فهم الأبعاد الحقيقية ويذهب إلى ما وراء الأحداث الجارية فى البيئة الدولية. كما أنه يثبت العلامة الفارقة لنظرية مركب الأمن الإقليمى وتميزها عن النظريات الأخرى، بل ذهب بوزان وزميله بعيدا فى تمييزها حتى عن المضمون التحليلى للواقعية الجديدة.

فإذا كان تحليل كنيث ولتز[1] قد ركز على أهمية البنية فى تحليل العلاقات الدولية وأعطى المستوى العالمى الأولوية فى التحليل، فإن بوزان وزميله حاولا الاعتماد على الفهم التعددى للعلاقات الدولية انطلاقا من الوحدة ثم المنطقة ثم ما بين الإقليمى ثم المستوى الكونى؛ لكن لا معنى ولا أهمية لأى تحليل لكل هذه المستويات ما لم يؤخذ بعين الاعتبار المستوى الإقليمى فى التحليل؛ الذى يشكل المجال الحيوى فى إنتاج الديناميكيات الأمنية. على اعتبار أنه بالرغم من أن العولمة الاقتصادية والتجارية وحتى الإعلامية تشكل محركا مهما للعلاقات الكونية، إلا أن قوة الدفع الحقيقة نابعة من مصادر إقليمية وليست كونية سواء تعلق الأمر بالقضايا الأمنية أو الاقتصادية. المبرر لذلك هو أنه فى نهاية المطاف هناك تقسيمات بين المجالات الجغرافية للأمن، فهناك الأمن الأوروبى وأمن جنوب شرق آسيا وأمن جنوب آسيا وأمن الشرق الأوسط وأمن شمال إفريقيا، وهكذا. فى نفس الوقت لا ينفى أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمى مسألة الترابط الأمنى ما بين المناطق المطروح من قبل الكونيين أيضا[2]، لكن مرجعية هذا الترابط الأمنى النهائية موجودة فى المناطق الإقليمية.

---

(1) Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

(2) David Held, "Cosmopolitanism: Globalization Tamed," in Perspective on World=

Scanned by CamScanner

الفكرة الأساسية هنا هى أن الديناميكيات الأمنية المتحكمة فى سلوك الدول لها أصولها فى المنطقة الإقليمية، وهى تستمد قوتها من مستوى المنطقة الإقليمى وليس من مستويات أخرى؛ لذلك فالنزعة الإقليمية هى مركز على تحليل العلاقات الإقليمية الأمنية. المبرر المقدم من قبل أنصار هذه النظرية لتحدى الكونيين هو التمايز الواضح بين المناطق وأن الديناميكيات الأمنية الإقليمية لكل منطقة تعمل بطريقة معينة، على عكس ما يدعيه الكونيون[1] من أن كل المستويات منحلة فى مستوى واحد. فالإقليمية هى السمة البارزة فى العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تشتق تمايزها من العناصر الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والنظمية وتاريخ تشكيل الدول وعلاقات العداء والصداقة بين الدول؛ بل حتى الصراعات الكبرى تساهم فى تمييز المناطق عن بعضها البعض.

لذلك، وجه النقص فى النظرية الواقعية/ الواقعية الجديدة[2] والنظرية الكونية[3] فى تحليل العلاقات الأمنية الدولية، هو أنهما يبالغان بشدة فى إعطاء المستوى الكونى أهمية كبرى على حساب المستوى الإقليمى الذى منه

=Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 247-48.

(1) William S. Cohen, "Globalization Today : How Interconnected Is The World, " in Globalization In The 21th Century : How Interconnecte dis the World ? (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies And Research, 2008), pp. 13-19.

(2) K. J. Hols, "States and statehood," in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 18-30.

(3) Frances Fox Piven, "Globalizing Capitalism and the Rise of Identity Politics," in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 308-12.

Scanned by CamScanner

تشتق الديناميكيات الأمنية قوتها التأثيرية فى العلاقات الدولية. وأن مبررات كل نظرية متباينة، لا تؤدى فى نهاية المطاف إلى تقديم تحليل واف لحقيقة العلاقات الدولية، مع إقرار أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمى بإبقاء افتراض مركزية الدولة كوحدة أساسية فى التحليل باعتبارها الطرف المهيمن على العلاقات الدولية الإقليمية. حرص كل من بوزان وويفر[1] على تمييز نظرية مركب الأمن الإقليمى عن النظرية الواقعية/ الواقعية الجديدة والنظرية الكونية، لا يعنى أنها لا تلتقى معهما فى عدد من النقاط، مثل الاعتراف بأن الكونية وفرت فضاء للتحليل الإقليمى وأن الواقعية الجديدة وفرت إطاراً جيدا للتمييز بين المستويات الكونية والإقليمية.

الشكل المتلاحم لمستويات التحليل المتعددة

الفكرة الأساسية لنظرية مركب الأمن الإقليمى هى أن المستوى الإقليمى هو جوهر ومركز التحليل الأمنى وفهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. لكن التأكيد على أهمية هذا المستوى وجوهريته التحليلية، لا يعنى أنه مفصول عن مستويات أخرى أقل أهمية أو ثانوية مثل المستوى الدولى والمحلى والعبر مناطقى. تكمن أهمية المستوى المحلى فى خاصية القابلية للعطب Vulnerability من عدمها، مثلا هل الدولة القوية تستطيع أن توفر الحماية لنفسها أو هى ضعيفة تحتاج لمساعدة أطراف إقليمية أو خارجية. تشكل كل هذه التفاعلات مكونات مركب الأمن الإقليمى. كذلك هناك مستوى علاقة دولة مع أخرى تشكل مفهوم المنطقة الإقليمية؛ ومستوى تفاعل المنطقة مع مناطق أخرى مجاورة أو التفاعل عبر المناطقى؛ وأخيرا هناك المستوى الدولى أين تنخرط قوة عظمى أو أكثر فى التفاعلات الأمنية الإقليمية.

---

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 25 - 28.

Scanned by CamScanner

كما يمكن أن يتجزأ مركب الأمن الإقليمى إلى مركبات أمنية فرعية "المركبات الفرعية Subcomplexes". تعكس هذه المركبات الأنماط المختلفة للاعتماد المتبادل الأمنى التى بطريقة أخرى تشبه المستويات المتخصصة للتكامل الوظيفى عند الوظيفية الجديدة[1]؛ إذ نتيجة لزيادة عمليات التفاعل الأمنى عبر الإقليمى وأخذها تدريجيا الشكل المعقد، تظهر المركبات الفرعية التى بدورها تتفاعل ضمن المركب الإقليمى الكبير. فإذا أخذنا مثلا مركب الأمن الإقليمى فى منطقة الخليج نجد أن هناك مركب الأمن لدول مجلس التعاون الخليجى، ومركب الأمن للعراق وإيران ودول المجلس، وهناك مركب الأمن لليمن ودول مجلس التعاون. التنبيه لمركبات الأمن الفرعية لا يعنى بالضرورة أنها خاصية ملازمة لكل حالات مركبات الأمن الإقليمية فى النظام الدولى. لكن فى كل الأحوال، يبقى المستوى الإقليمى فى التحليل هو الجانب المسيطر فى فهم وتفسير العلاقات الأمنية الدولية ومستقبل الأمن القومى، باعتباره مصدرا لإنتاج الديناميكيات الأمنية ومحور النزاعات الدولية والمحدد لسلوك وتوقعات الأطراف الدولية فى السياسة الخارجية.

وهناك عامل آخر يعزز من تماسك التفاعل الأمنى الإقليمى كمستوى لتحليل العلاقات الدولية وهو الوضع الجديد الذى أصبحت عليه السياسة الدولية فيما بعد الحرب الباردة، الذى يعزز من الدور الإقليمى على حساب الدور المحلى والدولى. إنه يمكّن الباحث من تحليل التفاعلات بين الظروف المحلية للدول وعلاقتها بالمخرجات الإقليمية الدولية، وأيضا العلاقة بين منطقة وأخرى أو فهم التفاعل الأمنى عبر المناطقى؛ وأخيرا تفاعل المنطقة مع المستوى الدولى. بهذا الشكل، يمكن للنظرية أن توفر تفسيرا عمليا للأمن

---

(1) Reginald J. Harrison, Europe in Question : Theories of Regional International Integration, 2 ed. (London : George Allen & Unwin Ltd Ruskin House, 1975), pp. 27-36.

Scanned by CamScanner

الإقليمى الدولى، وتجيب عن التساؤلات حول الدوافع الكامنة وراء دفع المنطقة للقوى العظمى للتدخل فى شؤونها الإقليمية.

تحت عنوان التركيز على المستوى الإقليمى فى التحليل الأمنى، تناقش النظرية الأنماط الأمنية المختلفة المتفاعلة عبر المستويات المتلاحمة - المحلى، الإقليمى، ما بين المناطقى، والدولى - فيما بينها والمتفاعلة فى شكل اعتماد متبادل. فعلى سبيل المثال، نمط المنافسة الأمنية الإقليمية هو الذى يخلق دافعًا لدى القوى العظمى الخارجية للتدخل والتأثير فى التفاعلات الأمنية الإقليمية، ومن ثم فمصدر سلوك القوى العالمية إقليمى وليس خارجيًا[1].

نماذج مركب الأمن الإقليمى

يميز بارى بوزان وزميله[2] بين عدد من أنواع مركبات الأمن الإقليمية الشائعة فى النظام الدولى التى تساعد على تحليل العلاقات الأمنية الدولية وتمكن من التنبؤ بمستقبل وضع البيئة الإستراتيجية، فهناك مركب الأمن الإقليمى العام ومركب الأمن الإقليمى المركزى.

1 - مركب الأمن الإقليمى العام.

يغلب على هذا النوع من مركبات الأمن طابع نظام وستفاليا فى العلاقات الدولية، والذى يتكون من دولتين فأكثر تسوده العلاقات الأمنية العامة ويتسم بخاصية الفوضى حيث تتمتع كل الدول بالسيادة والبحث الذاتى عن الأمن. كما يمكن أن تكون العلاقات الأمنية متمحورة حول قطبين أو عدد من الأقطاب أو قطب واحد. فمثلا فى منطقة الخليج هناك إيران والسعودية، وفى جنوب آسيا هناك الهند وباكستان، وفى جنوب إفريقيا، هناك فقط دولة جنوب إفريقيا كقوة إقليمية قطبية مقارنة بالدول المجاورة لها.

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 50 - 51.

(2) Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 51 - 52.

Scanned by CamScanner

لكن النقطة الأساسية التى تجمعه بنموذج مركب الأمن المركزى هى العلاقات الأمنية بين القوى الإقليمية داخل المنطقة، ومختلف أنماط التفاعل الناتجة عن هذه العلاقة مثل المنافسات الأمنية والأحلاف العسكرية وتوازنات القوى وغيرها. لذلك فعلاقات القوة هى التى سوف تسيطر على الديناميكيات الأمنية للمنطقة، كخاصية مركزية مميزة لمركب الأمن الإقليمى مهما كان نوعه.

2 - مركب الأمن الإقليمى المركزى.

ينتشر عادة مركب الأمن الإقليمى المركزى فى المناطق الأكثر مؤسساتية ووظيفية أو اندماجا، بمعنى آخر يغلب عليه الطابع المؤسساتى الوظيفى. وأكثر الأمثلة تمثيلا لهذا النوع من مركبات الأمن الاتحاد الأوروبى الذى يعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الإقليمية. لكن الجانب التحليلى المهم بالنسبة لنظرية مركب الأمن الإقليمى - على عكس النظرية الوظيفية الجديدة[1] - هو العلاقات الأمنية أو خاصية الأمننة كوحدة رئيسية فى تحليل وفهم العلاقات الدولية الإقليمية. بمعنى آخر، العلاقات الأمنية التى تتحكم فى مخرجات التفاعلات ما بين الدول وسلوكها فى سياساتها الخارجية.

من منظور بوزان وويفر، تسيطر على مركب الأمن الإقليمى المركزى، الأجندة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية العادية التى ينظر لها بعيون أمنية، وبالتالى لا تنسى القضايا الأمنية وإنما يستمر الوعى بها لكنها بنظرة أكثر لطفا وأقل حدة. فى هذا النوع من مركبات الأمن، يمكن أن تأخذ شكل الجماعة الأمنية بمفهوم كارل دويتش، لكن بوزان وويفر لم يحددا أى نوع من

---

(1) Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order : A Defence," Politics Studies XVI, 03 (1968), 393-98.

Scanned by CamScanner

الجماعة؟ هل التعددية أو المندمجة. من خلال سياق التحليل، يقصدان الجماعة التعددية؛ لأنه الشكل الأكثر انسجاما مع السياق العام لتحليل العلاقات الأمنية الإقليمية. تسود فى هذا النموذج من المركبات العلاقات الأمنية النشطة والأكثر حساسية إزاء القضايا الأمنية التى تهدد استمرار البنيات أو تعطل وظائفها (الحرب الإثنية فى منطقة البلقان فى تسعينيات القرن العشرين مثلا). اصطلح على هذا الوضع بمصطلح "الأمننة الجماعية"، التى تمس كل الأطراف دفعة واحدة؛ وفى نفس الوقت دفع أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمى نحو التساؤل ما إذا كان يمكن أن يتحول مركب الأمن الإقليمى المركزى إلى قوى عظمى وينهى خاصية الفوضى؟ فكما تحولت الولايات الأمريكية إلى قوة عظمى، وأيضا الولايات الألمانية والإيطالية؛ فهل يتكرر هذا مع الاتحاد الأوروبى؟

3 - مركب الأمن الإقليمى للقوة العظمى Great Power Regional Security Complexe.

يتضمن هذا النوع من مركبات الأمن أكثر من قوة عظمى تمثل قلب التفاعل لمركب الأمن الإقليمى مثل حالة أوروبا وشرق آسيا، التى تمثل فى هذا الأخير الصين واليابان قوتين عظميين تتفاعل العلاقات الأمنية الإقليمية حولهما. يتم تحليل مركبات الأمن الإقليمية للقوة العظمى بطريقة مختلفة من حيث الانخراط المتعدد لهذه القوى على المستوى الإقليمى والعالمى، وبالتالى يؤثر توازن القوى الإقليمى فى المستوى العالمى؛ ومن حيث أن نفوذ القوى العظمى يتدفق إلى المناطق المجاورة، ومن ثم تكون هناك كثافة عالية للتفاعلات الأمنية ما بين مناطقية على عكس الحالة العادية. ومادامت هذه هى الخاصيات التى تميز مركب الأمن الإقليمى للقوة العظمى، فهى هجينة تجمع ما بين المستوى الإقليمى والمستوى العالمى. لذلك من ناحية التحليل، يستخدم متغير الصداقة/ العداوة عادة فى تحليل وفهم العلاقات الأمنية الإقليمية، لكن بسبب انخراط القوى العظمى فى المستوى العالمى للعلاقات

Scanned by CamScanner

الأمنية الدولية، فإن هذا المتغير يؤثر فى المخرجات الأمنية للمستوى العالمى أيضا.

كما تظهر آثار هذا النوع من مركبات الأمن الإقليمية فى إسقاط القوى العظمى لقوتها ونفوذها نحو المناطق المتاخمة، ومن ثم يظهر مستوى فرعى لمركب الأمن الإقليمى وهو التفاعلات ما بين المناطق؛ إذ تتدفق خاصيات الأمننة من المستوى الإقليمى إلى المستوى ما بين الإقليمى بفعل نفوذ وقوة القوى العظمى. من الناحية المنهجية، يعنى هذا أن فهم العلاقات الأمنية الإقليمية يبدأ من المنطقة ويمتد إلى المناطق المتاخمة، وأن ما يجرى فى المنطقة ليس معزولا عما يجرى فى المناطق الأخرى. مثال ذلك: الصين التى لعبت دورا أمنيا محوريا ليس فقط فى شمال شرق آسيا، ولكن كذلك فى جنوب شرق آسيا وأيضا جنوب آسيا خلال الحرب الباردة. لقد تدخلت الصين فى الحرب الفيتنامية ضد الولايات المتحدة، ودعمت باكستان ضد الهند، ودعمت كوريا الشمالية ضد جارتها الجنوبية. التأثير المتزايد للقوة العظمى عبر المناطقى سوف يؤدى بالنهاية إلى ربط مركبات الأمن الإقليمية ببعضها البعض فى مستوى أعلى وتصبح أكثر مركزية ونضجا كما يعتقد بارى بوزان وأوول ويفر؛ وهكذا يتبلور مستوى إقليمى فرعى لتحليل العلاقات الأمنية الدولية وهو مستوى "ما فوق الإقليمى Superregional" والذى بدوره يمكن أن يحل محل مستوى "ما بين الإقليمى Interregional".

4 - المركب الأعلى Supercomplexe.

النوع الآخر من مركبات الأمن هو المركب الأعلى، الذى يتميز بوجود تفاعلات أمنية ما بين إقليمية كثيفة وقوية. فإذا بقينا فى المثال الآسيوى نجد أن التفاعلات الأمنية ما بين شمال شرق آسيا وجنوب آسيا قوية ومكثفة بسبب التخطى المتكرر لتدخل القوى العظمى وفرض نوع من أنماط التفاعل الأمنى ذات النتائج المتخطية لعدد من المناطق. فلا تستطيع الصين واليابان فك

Scanned by CamScanner

تدخلهما العالمى عن نظيره الإقليمى، ومن ثم هناك تلازم بين مركب الأمن الإقليمى ونظيره العالمى مشكلا علاقة تفاعلية عليا، تجسد هذا النوع من مركبات الأمن[1].

مميزات نظرية مركب الأمن الإقليمى

يعتقد بارى بوزان وأول ويفر أن أهمية نظرية مركب الأمن الإقليمى Regional Security Complexe Theory تكمن فى أنها توفر إطارا نظريا لفهم العلاقات الأمنية الممتدة من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بشكل يساعد الباحث على التفسير والتنبؤ بالتطورات اللاحقة داخل أى منطقة من العالم. فى نفس الوقت تطرح وحدات تحليلية جديدة تناسب الظروف الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة غير تلك التى كانت شائعة من قبل فى تراث الواقعية/ الواقعية الجديدة[2]. لا يركز التحليل الأمنى - من وجهة نظر أنصار هذه النظرية - للعلاقات الدولية على المستوى الكونى كما هو ديدن الواقعيين الجدد وإنما يكون التركيز على المستوى الإقليمى، وذلك بهدف تمييز النظرية عن غيرها وبيان أهميتها ومميزاتها التحليلية وأيضا بهدف تأكيد فعالية مثل هذا التحليل فى فهم البيئة الأمنية للعلاقات الدولية الحديثة. إنها تتعقب الخلفيات التاريخية لعلاقات العداوة/ الصداقة بين الفواعل الإقليمية، باعتبارها مصدرا لإنتاج الديناميكيات الأمنية التى تخترق الحدود الإقليمية لكل دولة؛ على افتراض أن سلوك كل دولة محكوم بنمط العلاقات التاريخية الإقليمية مع دولة أو مجموعة الدول الأخرى فى المنطقة، سواء

---

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 52 - 55.

(2) Robert Gilpin, "War And Changing In World Politics," In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed., ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 142-146.

Scanned by CamScanner

اتخذ هذا السلوك شكل العداوة والصراعات القاسية أو اتخذ شكل الصداقة والتحالف العميق.

المحصلة النهائية، النظرية فى عمومها هى دراسة للمناطق بدل النظام العالمى ككل من ناحية العلاقات الأمنية، على الرغم من أن هذه المناطق هى أنظمة فرعية للنظام العالمى. تشكل المناطق أنظمة أمنية فرعية للنظام الدولى، لكن معظم التفاعلات الأمنية هى ذات جذور داخلية تحدث عبر إقليمى فى شكل دولة تهدد دولة أخرى أو تتحالف مع أخرى. المبرر الآخر لجدوى التحليل الإقليمى هو أن الحدود القومية لكل دولة محددة جغرافيا تضم الوجود القومى لها، الذى تضحى بكل ما لديها من أجل المحافظة على بقائه، وموجودة بجوار دول أخرى بحيث يؤثر هذا الوجود فى الديناميكيات الأمنية، كوجود دولة ضعيفة إلى جوار دولة قوية أو إلى جوار دولة غير مستقرة تصدّر عدم الاستقرار إلى خارج حدودها، أو وجود امتيازات جغرافية تتحول بواسطة التنافس الأمنى إلى مصادر تهديد أو نقمة على الأطراف الإقليمية، مثل الخلافات على الجرف القارى أو الحصص المائية من الأنهار العابرة عبر الإقليمى أو الخلاف حول المناطق الاقتصادية على الحدود البحرية. كل هذه المدخلات الجغرافية تصنع الديناميكيات الأمنية الإقليمية.

ويمكن أن توجد دولة معينة فى وضع جغرافى يؤثر بشكل فعال فى الديناميكيات الأمنية الإقليمية مثل وجود الطرف العازل Insular المطروح من قبل نظرية مركب الأمن الإقليمى، والذى يميزه بوزان وويفر عن مفهوم "الدولة المحايدة Buffer State". أعتقد أن الفرق شكلى بين المصطلحين، إلا أن له أهمية مفاهيمية فى تفسير التفاعلات الأمنية الإقليمية الناتجة عن هذا المفهوم، بحيث يصبح الطرف العازل يعمل كحاجز للصدامات الأمنية أو مركزا منتجا للديناميكيات الأمنية.

Scanned by CamScanner

طموح نظرية مركب الأمن الإقليمى هو التحكم أكثر فى عملية تعميم نتائج التحليل على مختلف نماذج مركبات الأمن الإقليمية عبر العالم، وردم الفجوات النظرية والتحليلية بين منطقة وأخرى، بمعنى آخر تخطى مشاكل التناقضات النظرية فى تحليل العلاقات الإقليمية المختلفة للمناطق، من خلال مناقشة مستويات التحليل "لعملية الأمننة The Process of Securitisation"[1].

فالجانب المميز لنظرية مركب الأمن الإقليمى هو الدفاع عن المستوى الإقليمى فى تحليل العلاقات الأمنية الدولية، وطرحه بشكل أساسى كبديل للمستوى العالمى المطروح من قبل النظرية الكونية[2] والواقعية الجديدة[3]. جوانب الخلل فى مستويات التحليل المطروحة من قبل النماذج النظرية الأخرى تكمن فى أن الأمن القومى - المستوى الوطنى - لم يعد محددا بالظروف المحلية ولا يستوعب كل متغيرات التحليل الأمنى المستقلة، على اعتبار أن الاضطراب الأمنى لدى دولة أخرى لا يتوقف عند حدودها القومية، وإنما يخترق هذه الحدود إلى المسافات غير المتوقعة. كذلك الأمر بالنسبة للأمن الكونى - المستوى الكونى -، هو مستوى غير مناسب للتحليل بسبب التباين الشديد فى الأولويات الأمنية بالنسبة لكل طرف فى النظام الدولى الناتج بدوره عن التباين فى المكان والقوة والثقل الإستراتيجى للأطراف فى العلاقات الدولية.

---

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit pp. 29 - 32.

(2) Mary Kaldor, "The Globalizing War Economy," in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 316-17.

(3) Robert H. Jackson, "Continuity and change in the states system," in Perspectives on World Politics, 3rd ed. Ed. Richard Little and Michael Smith (London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 39 -48.

Scanned by CamScanner

فى حين أن المستوى الإقليمى للأمن يفرض نفسه على الوحدات الإقليمية بسبب التأثير المتزايد للديناميكيات الأمنية عليها، حتى ولو كان مصدر التهديد متدفقًا من دولة واحدة. فانهيار نظام معمر القذافى فى ليبيا فى نهاية 2011 ليس مشكلة أمنية وطنية فحسب، وإنما هو معضلة إقليمية تمتد آثارها اليوم عبر دول الساحل الصحراوى، وإحدى المؤشرات الإمبريقية لهذا التأثير الأمنى تفجر النزاع بين الحكومة المالية وقبائل الأزواد فى شمال مالى فى فبراير 2012، الذى تحول لاحقا إلى حرب أهلية حقيقية. تفجر الوضع الأمنى فى شمال مالى، لا يعنى فقط الدولة المالية فقط، وإنما كل دول المنطقة (الجزائر، النيجر، ليبيا، المغرب، وحتى تشاد).

تشتق الترابطات الأمنية فى هذه الحالة من تأثير الديناميكيات الأمنية عبر الإقليمية التى تخترق الحدود بكثافة وفعالية شديدة، ومن ثم التفاعل الأمنى سوف يكون إقليميا وليس كونيا أو وطنيا. فالأمن الكونى بالنسبة لأنصار هذه النظرية هو فى أحسن الأحوال طموح وليس واقعًا قائمًا فى العلاقات الدولية، بسبب أنه ليس حالة مندمجة - كما هو مصور فى مفهوم كارل دويتش[1] للجماعة الأمنية -، بحيث إذا تأثرت بعض الأجزاء يؤثر فى الأجزاء الأخرى من النظام. وهناك شواهد إمبريقية على ذلك اليوم، مثلا الخلاف الغربى الصينى - الروسى حول الأزمة الأمنية السورية الممتدة من عام 2011 إلى 2012؛ إذ صرح رئيس الحكومة الروسى فلاديمير بوتين فى 27/ 02/ 2012 أن التدخل العسكرى الدولى فى سوريا لن يحدث كما حدث فى ليبيا. فالخلافات هنا حول أزمة فى منطقة الشرق الأوسط تعنى غياب حالة الاندماج المتكامل للعلاقات الأمنية على المستوى الكونى، بما يعنى أن المستوى الكونى غير مناسب فى كل الأوقات لتحليل وفهم العلاقات الأمنية

---

(1) Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 270-73.

Scanned by CamScanner

الدولية؛ ويكون حاضرا فقط عندما تتورط القوى العظمى فى النزاع الإقليمى. لكن حتى فى هذه الحالة يبقى المستوى الإقليمى هو الاكثر اهمية بسبب أنه المجال الفعلى للتفاعل.

فعلى المستوى الإقليمى أو المنطقة، نجد الوحدات السياسية مترابطة أمنيا ليس بإرادتها ولكن بإملاءات الوضع التخومى لها، بحيث إن الوضع الأمنى يتمدد آليا عبر الحدود بفعل التفاعل الأمنى فى المنطقة ككل. يرسخ هذا الترابط الاعتقاد بأن أمن كل وحدة أو دولة ليس معزولا بأى حال من الأحوال عن الوحدات الأخرى، ويجب أن يفهم فى سياق العلاقة الإقليمية وليس الوطنية. الأكثر من ذلك، يعتقد بوزان وزميله أن المستوى الإقليمى هو الذى يتفاعل داخله المستوى الوطنى والكونى، وبذلك يكون هو المجال المناسب لتفاعل المدخلات الأمنية وتُصهر بالمسحة الإقليمية، أو بمعنى آخر تتلون الديناميكيات الأمنية بلون المنطقة الإقليمية.

فكل منطقة تشكل فى حقيقة الأمن مركب أمن إقليمى مترابط بحكم التفاعل الأمنى عبر الحدود، ليس بالضرورة أن يكون هذا التفاعل محركا بواسطة المصالح فوق القومية المشتركة كما هو اعتقاد الوظيفية الجديدة[1]، ولا بواسطة المصلحة الجماعية والهوية المشتركة كما هو اعتقاد نظرية الجماعة الأمنية؛ وإنما بسبب متغير التخومية Adjancecy والأمننة Securitization. على افتراض أن كل مركب أمن إقليمى يحتوى مخاوف أمنية وطموحات سياسية للأطراف المكونة له، تستمد هذه المخاوف والطموحات بدورها من البيئة المحلية لكل دولة - المستوى الوطنى -، ويمكن أن يكون لتدخل القوى العظمى - المستوى الكونى - دور فى تصعيد أو تلطيف مثل هذه الدوافع.

---

(1) Ernst B. Haas, " The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," International Organization 24 (Autumn 1970): 627-35.

Scanned by CamScanner

لكن لا يمكن فهم المستوى الوطنى والكونى إلا من منظور المستوى الإقليمى. فخلال الحرب الباردة، لا يمكن فهم الوضع الأمنى فى جنوب آسيا إلا من خلال تحليل خاصيات البيئة الهندية والباكستانية، ووقوف الولايات المتحدة إلى جانب باكستان ووقوف الاتحاد السوفياتى إلى جانب الهند؛ والإطار الذى يجمع هذه التفاعلات هو العلاقة الأمنية الإقليمية الهندية - الباكستانية، التى لازالت تشكل النموذج الجيد لمركب الأمن الإقليمى فى تحليل العلاقات الأمنية الدولية بالنسبة لبوزان وزميله.

الجديد فى هذا المستوى من التحليل لهذه النظرية، هو أنها لا تهمل تماما العناصر الاقتصادية والثقافية والتاريخية من أجندتها التحليلية، باعتبارها عناصر مهمة فى تفسير الديناميكيات الأمنية الإقليمية. لكن التناول لهذه العناصر يكون من الجوانب الأمنية، أو بمعنى آخر تأثير هذه العناصر فى أمننة بيئات الدول لبعضها البعض سواء كمصادر تهديد أو مصادر استقرار. على اعتبار أن مركبات الأمن الإقليمية هى المناطق التى ينظر لها عبر العدسات الأمنية أو المفهمة الأمنية للمنطقة.

من منظور نظرية مركب الأمن الإقليمى، تكون مصادر التهديد مخترقة للحدود الإقليمية، التى ليست بالضرورة تكون مشتقة من سلوك الدولة وإنما يمكن أن تكون مستمدة من الجماعات، مثل الجماعات الإرهابية فى الشرق الأوسط وجماعات التمرد والجريمة المنظمة فى أمريكا اللاتينية. لذلك، كان طموح المنظرين الذهاب إلى ما وراء الجوانب الظاهرة للعلاقات الدولية عند طرح مفهوم مركب الأمن الإقليمى فى تحليل القضايا الأمنية، وذلك من خلال طرح الأسئلة التى تربط التجريدات النظرية بالتطبيقات العملية لمفهوم الأمننة فى التفاعلات الإقليمية. يتطلب هذا النوع من الأسئلة إبقاء أجندة البحث مفتوحة، والتى منها: هل الفواعل الدولية هى المرجعية الأكثر أهمية فى التحليل أم البيئة التى تتفاعل فيها هذه الفواعل هى التى يجب أن تحظى

Scanned by CamScanner

بالأولوية التفسيرية؟ مع تأكيد باري بوزان وزميله على استمرار الدول كفواعل رئيسية في العلاقات الدولية، إلا أن التحليل يجب أن يشمل قطاعات متعددة (عسكرية واقتصادية وثقافية) تؤثر في التفاعلات الإقليمية للدول؛ في نفس الوقت إبقاء العقل مفتوحا أمام النتائج العلمية التي تنبثق عن التحليل[1].

بصفة عامة، حدد بوزان وزميله مميزات نظرية مركب الأمن الإقليمي في أنها تساعد على تحديد مستوى التحليل المناسب (الإقليمي) في دارسة وفهم القضايا الأمنية؛ كما تساعد على تنظيم الدراسات الإمبريقية حول قضايا السياسة الدولية؛ وأنها نظرية قائمة على رسم سيناريوهات مستقبل الأمن، وذلك لأنها تملك قدرات تنبؤية كبيرة في معرفة السلوكيات المستقبلية للأطراف والآثار المحتملة لهذه السلوكيات، عبر التركيز على تحليل ديناميكيات مركبات الأمن الإقليمية.

***

(1) Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 40 - 44.

Scanned by CamScanner